منظّمة بتسيلم: جهاز تطبيق القانون العسكري كمنظومة لطمس الحقائق

أعلنت منظّمة بتسيلم، مركز المعلومات الإسرائيليّ لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلّة، في الأسبوع الأخير من شهر أيار ٢٠١٦، أنّها ستوقف تعاملها مع النّيابة العسكريّة الإسرائيليّة، لعدم جدوى التّعامل معها في كلّ ما يخصّ الشّكاوى التي يقدّمها فلسطينيّون ضدّ انتهاكات، وخروقات ومخالفات إنسانيّة يقوم بها الاحتلال الإسرائيليّ، بأشكال مختلفة. جاء هذا القرار بعد ٢٥ عامًا من تعامل بتسيلم مع النّيابة العسكريّة الإسرائيليّة، توصّلت في نهايتها إلى أنّ هذا التّعاون، لا يفضي إلى خدمة الفلسطينيين وإنما إلى شرعنة الاحتلال.

في أعقاب هذا القرار، وانطلاقًا من الأهمية التي توليها هيئة تحرير «قضايا إسرائيلية» لهذا الأمر، وما يمكن أن يترتب عليه ميدانيًا، ننشر في الصفحات التالية النسخة الملخصة من تقرير منظمة بتسيلم، كان قد نشر على موقعها، ثم ننشر إجابات المدير العام لمركز بتسيلم حجاي إلعاد ومديرة قسم الأبحاث في المركز المحامية يعيل شطاين على بعض الأسئلة التي وجهتها إليهما «قضايا»، وهي توضّح ملابسات القرار وتوقعات المنظّمة بشأن ما سيترتب على ذلك من نتائج، كما تتطرق إلى الاختلاف الذي سيطرأ على أسلوب عمل بتسيلم في المستقبل.

ملخص تقرير منظمة بتسيلم-

«ورقة التوت التي تغطي عورة الاحتلال: جهاز تطبيق القانون العسكري كمنظومة لطمس الحقائق»

من المفروض أن يقوم جهاز تطبيق القانون العسكريّ بمعالجة الشكاوى المقدمة ضد الجنود حول المساس بالفلسطينيين في الضفة الغربية، بما في ذلك وقوع حالات عنف وإطلاق نار، أسفرت

عن إصابات أو حالات وفاة ـ وهي جزء لا يتجزأ من روتين الاحتلال، الذي سيدخل قريبًا عامه الخمسين.

تم تعريف دور جهاز تطبيق القانون العسكري منذ البداية بشكل محدود: المفروض أنّه يحقّق فقط في حوادث محدّدة يُشتبه فيها بأن الجنود تصرفوا بشكل مخالف لأوامر أو تعليمات أعطيت لهم. لا يحقق الجهاز ،بتاتا، في الأوامر نفسها وفي مسؤولية واضعي السياسات ومصدري التعليمات. وعليه، فالجهاز موجّه فقط ضد الجنود الصغار في حين أن المتواجدين في مراتب رفيعة المستوى على الصعيد السياسيّ أو العسكريّ ـ بما في ذلك النائب العسكري الرئيسيّ ـ معفون من المسؤولية، سلفًا. لذلك فحتى إذا نفّذ الجهاز المهمة الملقاة عليه تظلّ فائدته في تطبيق القانون محدودة. لكن فحص أداء جهاز تطبيق القانون العسكري يشير إلى أنه لا يسعى حتى إلى تنفيذ هذه المهمة المحدودة.

منذ تأسيسها قبل أكثر من ٢٥ عامًا، توجهت منظمة بتسيلم إلى النيابة العسكرية مطالبةً بالتحقيق في مئات الأحداث التي ألحق فيها جنود الأذى بالفلسطينيين. نتيجة بعض هذه التوجهات، بوشر بتحقيق جنائيّ. في كثير من الحالات، وقد ساعدت منظمة بتسيلم المحققين في عملية تنسيق جمع شهادات الضحايا والشهود الفلسطينيين والحصول على الأوراق الطبية أو غيرها من الوثائق ذات الصلة. بعد الانتهاء من التحقيقات واصلت بتسيلم التوجه إلى النيابة العسكرية للحصول على معلومات بشأن نتائج القضية. وفي بعض الحالات قدمت بتسيلم طعونًا للنيابة العسكرية ضد قرار إغلاق ملف القضية، وفي حالات أخرى، توجهت إلى محكمة العدل العليا نتيجة قرار كهذا، أو نتيجة التأخير غير المعقول في معالجة النيابة للملف.

منذ بداية الانتفاضة الثانية في أواخر عام ٢٠٠٠ توجهت منظمة بتسيلم إلى النيابة العسكريّة مطالبة بالتحقيق في ٧٣٩ حالة قُتل فيها فلسطينيون أو أُصيبوا أو ضُربوا على أيدي جنود أو تضررت ممتلكاتهم أو استخدمهم الجنود كدروع بشرية.

تحليل الإجابات التي حصلت عليها منظمة بتسيلم بشأن معالجة جهاز تطبيق القانون العسكري في ٧٣٩ حالة، يبيّن أنّه في ربع الحالات (١٨٢ حالة) لم يجر تحقيق على الإطلاق، وفيما يقارب نصف الحالات (٣٤٣ حالة) تم إغلاق ملف التحقيق دون نتيجة، وفقط في حالات نادرة (٢٥ حالة) تم تقديم لوائح اتهام ضدّ الجنود المتورطين. تم نقل ١٣ ملفًا إضافيًا للمحاكم التأديبية كما تتواجد ١٣٢ حالة في مراحل مختلفة من المعالجة، ٤٤ حالة اخرى لم تتمكن النيابة العسكرية من تتبع وضعها.

توجهات بتسيلم إلى النيابة العسكريّة ونتائج معالجتها بين الأعوام ٢٠١٥-٢٠٠٠:

	قتلى		مصابون	ضرب	المس بالممتلكات	دروع بشرية	المجموع
	حتى نيسان ٢٠١١	بعد نيسان ٢٠١١ (بعد تغيير سياسية التحقيقات)					
لم يتخذ قرار بفتح التحقيق حتى الآن	٣	٤	١	١٠	٣	٣	٢٤
لم يجر تحقيق	٨٢	٩	٤٧	٣٠	١٢	٢	١٨٢
قيد التحقيق	١	١٥	٤	٣٧	١٠	٢	٦٩
إغلاق الملف	٣٢	١٣	٣٨	١٩٩	٤٦	١٥	٣٤٣
قيد معالجة النيابة	٧	٢٤	٧	١	٠	٠	٣٩
تمّ تقديم لائحة اتهام	٦	٢	٤	١١	٢	٠	٢٥
تمّ تحويله إلى الإجراء التأديبيّ	١	٠	٤	٥	٣	٠	١٣
لم يتم العثور على الطلب	٨	١	١٧	٧	٢	٩	٤٤
المجموع	١٤٠	٦٨	١٢٢	٣٠٠	٧٨	٣١	٧٣٩

تُجرى تحقيقات شرطة التحقيقات العسكريّة بطريقة تنطوي على إهمال لا يسمح للمحققين بالوصول إلى الحقيقة. في إطار التحقيق لم يتم بذل جهد تقريبا للحصول على أدلة خارجيّة، ويتكل الجهاز مرارا وتكرارا على وجود صعوبات معروفة منذ سنوات طويلة دون محاولة إيجاد حلّ لها. بدلا من الأدلة، ترتكز التحقيقات تقريبًا بشكل حصريّ على إفادات الجنود والفلسطينيين.

هذه المعطيات، بحد ذاتها، لا تشير بالضرورة إلى مشاكل في أداء جهاز تطبيق القانون العسكري، ولكنه ينبغي قراءة المعطيات حول معالجة الجهاز للشكاوى التي تتناول مساس الجنود بالفلسطينيين في سياق أوسع.

كيف يعمل جهاز تطبيق القانون العسكريّ؟

خلال أكثر من ٢٥ عاما من العمل تراكمت لدينا المعلومات من مئات الشكاوى التي قدمتها منظمة بتسيلم إلى جهاز تطبيق القانون العسكري. بالإضافة إلى الحجم الهائل للمواد ذات الصلة بمعالجة هذه الحالات، طالبت منظمة بتسيلم، وحصلت على مدار السنوات على العشرات من ملفات شرطة التحقيقات العسكرية. حتّى أنّ ممثلي المنظّمة أجروا خلال السنوات عشرات اللقاءات مع المسؤولين في مجال تطبيق القانون ومراسلات كثيرة مع النيابة العسكرية وعناصر أخرى داخل الجيش. أكسبت هذه المواد بتسيلم تجربة طويلة ومعرفة تنظيمية واسعة ومفصلة حول طريقة عمل الجهاز واعتباراته، والتي على أساسها يمكن الإشارة إلى الإخفاقات الهيكليّة الكامنة في جهاز تطبيق القانون العسكري في معالجة عدد كبير من الملفات، حيث أغلق معظمها بلا نتيجة:

تُجرى تحقيقات شرطة التحقيقات العسكريّة بطريقة تنطوي على إهمال لا يسمح للمحققين بالوصول إلى الحقيقة. في إطار التحقيق لم يتم بذل جهد تقريبا للحصول على أدلة خارجيّة، ويتكل الجهاز مرارا وتكرارا على وجود صعوبات معروفة منذ سنوات طويلة دون محاولة إيجاد حلّ لها. بدلا من الأدلة، ترتكز التحقيقات تقريبًا بشكل حصريّ على إفادات الجنود والفلسطينيين. على الرغم من ذلك، يتبين من ملفات التحقيق أن محقّقي شرطة التحقيقات العسكرية يجدون صعوبة في جمعها وفي حالات كثيرة يتم جمعها فقط بعد مرور أشهر طويلة بعد الحدث. خلال جمع الشهادات يعمل المحققون أساسا كناسخين لا يسعون للبحث عن الحقيقة حتى عندما تتكشف تناقضات في أقوال الجنود أنفسهم أو بينهم وبين أقوال أصحاب الشكاوى.

يصل ملف التحقيق إلى نيابة الشؤون الميدانيّة والتي يحدد نظامُ اعتباراتها بشكل مسبق تقريبًا إغلاقَ الملف بلا نتيجة. ملفات كثيرة تُغلق على أساس «غياب التهمة» ـ لأنّ النيابة تقبل روايات الجنود المشتبه فيهم بارتكاب المخالفة على أساس المصداقيّة، غالبا في ضوء غياب الأدلّة. بالإضافة إلى ذلك فإنّ النيابة ـ التي ترافق التحقيقات منذ البداية وتشرف عليها لم تفعل شيئا طيلة السنوات من أجل تحسين جودتها، وبدلا من ذلك تكتفي بالتحقيقات المهملة التي تجريها شرطة التحقيقات العسكرية من أجل اتخاذ قرار في القضية. في هذه الظروف يتم إغلاق ملفات كثيرة لعدم وجود أدلة وهو أمر متوقع حيث إنه إذا لم تكن هناك محاولات جادّة للوصول إليها منذ البداية فمن الواضح أنّه لا يمكن بناء قضية جنائيّة على أساسها.

في حالات كثيرة تقرّر نيابة الشؤون الميدانيّة عدم فتح تحقيق جنائيّ على الإطلاق. تفسّر النيابة أحيانًا ذلك بادّعاء «غياب التهمة» بشكل استثنائيّ ـ حتّى هنا يكون الأمر تأسيسًا على روايات الجنود. وأحيانًا، في الحالات التي قُتل فيها فلسطينيّون، بادّعاء أن الأمر يدور حول «أحداث قتالية» ـ الأمر الذي يعفي تماما الجنود من التحقيقات الجنائيّة، أكثر بكثير مما يمنحه القانون الانساني الدولي.

يستمدّ جهاز تطبيق القانون العسكري شرعيّته أيضًا من التواجد الظاهري لآليات مراقبة داخل الجهاز المدني والمتجسدة في هيئة المستشار القانوني للحكومة والمحكمة العليا، والتي من المفروض أن تراقب عمل النائب العسكري الرئيسيّ ـصاحب

على مر السنين، وعلى الرغم من إجراء بعض التغييرات في جهاز تطبيق القانون العسكري، إلا أن هدف هذه التغييرات أساسا تعزيز الجهد الظاهري للوصول إلى الحقيقة وليس حل المشاكل الأساسية للنظام.

الصلاحيّات الواسعة ـ بوجه خاصّ، وعمل النيابة العسكريّة بوجه عام. لكن المستشار القانوني يختار منح معظم صلاحياته للنائب العسكري الرئيسيّ ويمتنع عن التدخّل في قراراته. بالنسبة للمحكمة العليا فليس من المفترض بها أن تعمل منذ البداية كآلية مراقبة ـ وفي الحالات القليلة التي طُلب منها ذلك عادة ما فضّلت عدم التدخل.

يتميز جهاز تطبيق القانون العسكري أيضا بجملة من المشاكل في نهجه اليوميّ: النظام ليس متاحًا على الإطلاق للمشتكين الفلسطينيين، والذين لا يمكنهم أن يقدموا بأنفسهم شكاوى في شرطة التحقيقات العسكريّة وهم متعلّقون بمنظمات حقوق الإنسان أو محامين يقومون بتقديم الشكاوى عنهم. تستمر معالجة كلّ شكوى شهورا طويلة وحتى سنوات، وفي أكثر من مرّة يكون الجنود الذين قدمت الشكاوى ضدّهم لا يعود قانون المحاكمة العسكرية ساريًا عليهم. شرطة التحقيقات العسكريّة والنيابة على حد سواء لا تتمتعان بالشفافيّة، كما أنّ الحصول على معلومات منهما– بشأن الشكوى المقدّمة والمعلومات العامة حول عملهم– منوط بتكرار التوجهات إليهم.

هذا هو الجهاز الذي تعرضه مصادر رسميّة في جميع أنحاء العالم وفي إسرائيل لإثبات ادعاءها بأن الجيش يفعل كل ما في وسعه للتحقيق في الشكاوى المقدّمة ضد الجنود المسؤولين عن إلحاق الأذى بالفلسطينيين وتقديمهم للمحاكمة. يتباهى المسؤولون بنجاعة هذا الجهاز وقيمه ويرفضون أي انتقاد جوهري. هذا على الرغم من أنّ أداء الجهاز ونتائج عمله يعرفها المسؤولون في الجيش وخارجه حقّ المعرفة.

على مر السنين وعلى الرغم من إجراء بعض التغييرات في جهاز تطبيق القانون العسكري إلا أن هدف هذه التغييرات أساسا تعزيز الجهد الظاهري للوصول إلى الحقيقة وليس حل المشاكل الأساسية للنظام.

في هذا السياق يجب دراسة مداولات لجنة «تيركل» وتوصياتها. اللجنة، التي نشرت توصياتها قبل ثلاث سنوات (شباط ٢٠١٣)، أوصت بمجموعة من التعديلات التشريعية على جهاز تطبيق القانون العسكري. من جملة أمور أخرى، أوصت اللجنة، بتعديلات تشريعيّة تشمل تشريعات ضدّ جرائم الحرب والمسؤولية الجنائيّة للقادة المسؤولين عن أفعال جنودهم، وتحسين طرق عمل شرطة التحقيقات العسكريّة والنيابة– يشمل تحديد جداول زمنيّة أقصر في المعالجة، إنشاء وحدة شرطة التحقيقات العسكريّة هدفها تولّي شكاوى الفلسطينيين، شفافيّة أكبر في عمل النيابة ومجموعة من الإجراءات لتعزيز استقلاليّة النائب العسكري الرئيسيّ. إن تنفيذ هذه التوصيات الذي بدأ بالفعل قد يؤدي إلى تحسين المظهر الذي ينتجه الجهاز القائم، ولكن تنفيذها لن يصحح العيوب الأساسية التي تميز جهاز تطبيق القانون العسكري.

بعد لجنة «تيركل» أقامت الحكومة لجنة «تشخنوفر» التي قدمت توصياتها في آب عام ٢٠١٥. وفي تقريرها كتبت اللجنة أنها توصي بتنفيذ بعض توصيات لجنة «تيركل» لأنّ تنفيذ التوصيات الأخرى سيعتمد على تخصيص آخر للموارد وبالنسبة لتوصيات أخرى اقترحت اللجنة تغييرات طفيفة. في ملخص أقوالها تؤكد اللجنة أن التقرير الذي قدّمته ليس نهاية المطاف وأنّه في بعض المواضيع هناك حاجة إلى مزيد من العمل. لذلك فهي توصي بإقامة هيئة أخرى لمراقبة تنفيذ توصياتها.

تطبيق صوري للقانون

هكذا تقريرًا بعد تقرير، ولجنة بعد لجنة، النقاش في حد ذاته يخلق حراكًا وهميًا من التغيير والتحسين في الجهاز. هذا الحراك الوهمي يمكّن عناصر من داخل الجاهز وخارجه من

بتسيلم: من اللجوء للقضاء العسكري إلى إدانته وتعريته.

التحدث عن أهمية الهدف المعلن من تطبيق القانون على الجنود في حين أن الإخفاقات الجوهرية باقية ويتواصل إغلاق معظم الملفات دون أي نتيجة.

ظاهرية عمل الجهاز تسمح من جملة أمور أخرى للمسؤولين في إسرائيل بدحض الادعاءات القائلة بأن إسرائيل لا تطبق القانون على الجنود الذين يلحقون الأذى بالفلسطينيين. هكذا تضمن الدولة بقاء جهاز تطبيق القانون العسكري في يد الجيش ليتمكن من مواصلة سياسة تحقيقاته والتي يتم التحقيق في إطارها (ظاهريًا) مع من ينتمون إلى الرتب الدنيا في حين أن أصحاب الرتب العليا ـ في الجيش وخارجه ـ معفون من المساءلة حول انتهاكات القانون التي ارتكبت تحت رعايتهم.

هذه الظاهريّة تنجح أيضًا في إضفاء الشرعية ـ في إسرائيل والعالَم ـ لمواصلة الاحتلال. هي تسهل رفض انتقاد جرائم الاحتلال بفضل العرض الكاذب حتى في نظر الجيش بأن هناك أفعالا معينة غير مقبولة والدليل ـ أنه يقوم بالتحقيق فيها. هكذا تنجح الدولة في الحفاظ ليس فقط على مفهوم سلامة وأخلاقيّة جهاز تطبيق القانون وإنما أيضا على الصورة الأخلاقيّة للجيش الذي يكافح هذه الأفعال (المعرّفة بأنها «استثنائيّة») ويحافظ من أجل هذا الغرض على جهاز كبير ومهنيّ.

هناك أهميّة عالية للتحقيق الحقيقي والناجع في البحث عن الحقيقة. من حيث الضحايا ـ هذا الجهاز سيحقق العدل في كَونه سيتخذ خطوات ضد الشخص المسؤول عن إلحاق الأذى بحياتهم وأجسادهم؛ من حيث المصلحة العامة ـ نظام تطبيق قانون ناجع سينجح في ردع الجنود والضباط عن ارتكاب مخالفات مماثلة أخرى ويمنع وقوع المزيد من الإصابات. هذا هو السبب في كون تحديد مسؤولية قانونية عن انتهاكات حقوق الإنسان والمساءلة حول هذه الانتهاكات موجود في قلب الأنشطة الأساسية لمنظمات حقوق الإنسان في إسرائيل والعالم.

وفعلاً، لمدة ٢٥ عاما توجهنا إلى جهاز تطبيق القانون العسكري مطالبين بإجراء التحقيقات ضد جنود يشتبه فيهم بإلحاق الأذى بالفلسطينيين في محاولة لتحديد المسؤولية ومنع تكرار حوادث مماثلة. خلال هذه الأعوام، طوّر جهاز تطبيق القانون العسكريّ توقّعًا من منظمات حقوق الإنسان، ومن بينها بتسيلم بأن يكونوا بمثابة مقاولين ثانويين لنظام التحقيقات العسكريّ: في تقديم الشكاوى، في تنسيق جمع الشهادات، في الحصول على المستندات المختلفة وغيرها.

على الرغم من أنّ هذه ليست وظيفة بتسيلم، وإنّما مهمة ومسؤوليّة النظام نفسه، إلا أننا اخترنا العمل بهذه الطريقة طيلة ٢٥ عاما مضت، أملا، بين سائر أمور أخرى، بأننا نساعد في تحقيق العدالة للضحايا الفلسطينيين وإنشاء رادع يمنع تكرار حالات شبيهة. لو كان الأمر كذلك– لما كُتب هذا التقرير. لكن عمليًا، لا يحقق التعاون مع منظومات التطبيق والتحقيق العسكريّة عدالة، وإنما يمنح الشرعيّة لحُكم الاحتلال ويساعد على تأهيله.

تختار منظمة بتسيلم عدم الاستمرار في المساهمة في الحراك الوهمي في عمل جهاز تطبيق القانون العسكريّ ولا نية لها بمواصلة توجيه الشكاوى إليه. وقد تم اتخاذ هذا القرار في ختام عملية تفكير تقدمية قامت بها المنظمة استناداً على المعرفة المكتسبة من مئات الشكاوى التي قدمتها منظمة بتسيلم إلى جهاز تطبيق القانون العسكري، العشرات من الملفات لشرطة التحقيقات العسكرية وعشرات اللقاءات مع المسؤولين في مجال تطبيق القانون العسكري. هذه المواد منحت بتسيلم تجربة طويلة ومعرفة تنظيمية واسعة ومفصلة حول طريقة عمل الجهاز واعتباراته. جراء هذه الخبرة أدركنا بأنّه لا أمل في تعزيز العدل وحماية حقوق الإنسان عبر نظام يقاس أداؤه الحقيقيّ في قدرته على مواصلة تغطية انتهاكات القانون وحماية مسبّبي الضرر، بنجاح.

سوف نواصل توثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها إسرائيل في الأراضي المحتلة والإبلاغ عنها. ولكننا نؤمن بأنه من أجل محاولة تعزيز حماية حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة المطلوب الآن ليس جهدا آخر لتعزيز تحقيقات فاشلة والتي يعرف محققو الشرطة العسكرية ومحامو النيابة العامة تبديدها جيدًا ـ وإنما إدانة هذا الجهاز وتقديمه كما هو حقا.

وفعلاً، لمدة ٢٥ عاما توجهنا إلى جهاز تطبيق القانون العسكري مطالبين بإجراء التحقيقات ضد جنود يشتبه فيهم بإلحاق الأذى بالفلسطينيين في محاولة لتحديد المسؤولية ومنع تكرار حوادث مماثلة. خلال هذه الأعوام، طوّر جهاز تطبيق القانون العسكريّ توقّعًا من منظمات حقوق الإنسان، ومن بينها بتسيلم بأن يكونوا بمثابة مقاولين ثانويين لنظام التحقيقات العسكريّ:

إجابات المسؤولين في بتسيلم (حجاي إلعاد ويعيل شطاين) على أسئلة «قضايا»:

١. ما هو الرد الرسمي للجيش الاسرائيلي على موقفكم؟ هل كان الرد موحدا في الجيش، أم أن هناك آراء ومواقف مختلفة؟

منظمة «بتسيلم» لم تبادر بالتوجه الى الجيش بغية إبلاغه بالتغيير في السياسة وبوقف تقديم الشكاوي لجهاز تطبيق القانون. وقد علمت السلطات بأمر هذا التغيير قبيل نشر التقرير، في نفس الوقت الذي علم به الجمهور في اسرائيل وفلسطين والعالم، حين توجهت وسائل الاعلام الى المتحدث باسم الجيش الاسرائيلي، وطلبت تعقيبه على الأمر.

مع ذلك، يمكن الافتراض أن هذا الابلاغ، لم يشكل مفاجأة تامة بالنسبة للجيش: ففي صيف العام ٢٠١٤ توجهت النيابة العسكرية بكتاب خطي لنا طالبة منا موافاتها بأي شكاوى ومعلومات تتعلق بحوادث يوجد فيها اشتباه بوقوع انتهاك للقانون الدولي الانساني، في أسابيع القصف الجوي والقتال في غزة خلال عملية «الجرف الصامد».

وقد أوردت منظمة «بتسيلم» في ردها، بأنها وخلافا لمرات سابقة، لا تعتزم في هذه المرة نقل شكاوى كهذه للنيابة العسكرية وذلك لعدم قناعتها بقدرة جهاز تطبيق القانون القائم على التحقيق في حوادث القتال، فهذا الجهاز يحصر اهتمامه في التحقيق الميداني مع الجنود فيما يتعلق بمخالفات هامشية، ويتغاضى عن مسؤولية المستويات العليا، سواء في المستوى العسكري أو السياسي، تجاه المس المفزع بالمدنيين.

هذا الابلاغ من جانب منظمة «بتسيلم»، تناول فقط التحقيق في حوادث قتالية، وقد مر عامان منذ ذلك الوقت. لم يوافنا الجيش الاسرائيلي برد رسمي غير ان التعقيب الذي أدلى به المتحدث بلسان الجيش لوسائل الاعلام أفاد بان التقرير «مغرض ومنحاز» ولا يعكس الواقع. وعاد المتحدث وأكد على أن «لجنة تيركل» ولجان أخرى أكدت على أن منظمة تطبيق القانون العسكرية تلبي كل متطلبات ومعايير القانون الدولي، وان القرارات تخضع لرقابة خارجية، وأن «جيش الدفاع الاسرائيلي يحرص على فحص وتقصي والتحقيق في أية شكوى تصل، ومن ضمن ذلك من منظمة بتسيلم، وسوف يواصل العمل بشفافية بغية الوصول الى اجلاء الحقيقة».

وقد وردت أقوال بهذه الروحية على لسان السلطات أيضا قبل نشر تقرير «بتسيلم» فيما يتعلق بموضوع التحقيقات: في التقرير ذاته اقتبس جزء من هذه الاقوال، التي تشكل في حد ذاتها جزءا من المشكلة. وكما في الماضي فان المتحدث بلسان الجيش الاسرائيلي يتجاهل تماما في بيانه الحالي جميع الادعاءات التي تظهر في التقرير وينشر رده كما لو أنها لم تذكر ودون حتى القيام بمحاولة لمواجهة التحليل الذي قدمته منظمة «بتسيلم». وهو بذلك يتهرب من تقديم أي إجابة جوهرية على الادعاءات المتعلقة بنوعية التحقيقات، وبأداء النيابة العسكرية، وفيما يتعلق بعدم فعالية وجدوى الرقابة الخارجية على منظومة تطبيق القانون. ويتجاهل المتحدث بلسان الجيش الاسرائيلي بالأساس الادعاء القائل إن منظومة تطبيق القانون توفر ظاهريا صورة خادعة بشأن تطبيق القانون عوضا عن توفير العدالة للضحايا.

فيما يتعلق بالادعاء حول انحياز المعطيات التي عرضتها منظمة «بتسيلم»: لا يسعنا هنا سوى الموافقة على ذلك إذ إن الحالات التي توجهت «بتسيلم» بشأنها الى منظمة تطبيق القانون العسكرية لا تمثل في الواقع عينة احصائية. غير أن ذلك يعكس أمرا معاكسا لما سعى المتحدث بلسان الجيش الاسرائيلي الى الادعاء به. لقد اعتادت منظمة «بتسيلم» على التوجه الى الجهاز فقط فيما يتعلق بحالات

إن القرار بالتوقف عن إحالة الشكاوى الى منظومة تطبيق القانون العسكرية من شأنه بشكل رئيسي أن يوفر لنا وقتا للانشغال في الامور المهمة: فبدلا من الانشغال بزيادة نجاعة التحقيقات ظاهريا، سيكون في وسعنا من الآن الانشغال أكثر بالاحتلال ذاته وبمسه لحياة ملايين الاشخاص. فعوضا عن هدر ساعات عمل ثمينة في تنسيق الافادات بين ضحايا ومحققي الشرطة العسكرية وتوجيه مذكرات للنيابة العسكرية، يمكن لنا من الآن الكشف عن ظواهر أخرى، وتوثيقها ونشرها

.. من توثيقات "بتسيلم".

مرت بعملية غربلة دقيقة، تم التأكد من حيثياتها وتفاصيلها وهي تعكس الحالات الاكثر خطورة في المخالفات تجاه الفلسطينيين. وتشير المعطيات الى فشل الجهاز في معالجة هذه الحالات.

ويمكن الافتراض كما في أي موضوع، أن ثمة آراء تميل في هذا الاتجاه او ذاك داخل الجيش، غير أن الشيء المهم هنا هو ما يحدث فعليا، وبأي شكل يتصرف الجهاز في نهاية المطاف على أرض الواقع: فمنذ قرابة خمسين عاما تعمل منظومة تطبيق القانون العسكرية بشكل رئيسي وبإخلاص كورقة التوت للاحتلال.

٢. كيف سيؤثر الأمر على استمرار عملكم؟ هل سيتغير نوع التقارير وبأي شكل؟ ومن ضمن ذلك على عملكم مع الجيش؟ هل تتوقعون نظرة عدائية متزايدة؟ أم حظرا جارفا للوصول الى مصادر المعلومات؟ أم ربما نوعا من الانتقام؟

إن القرار بالتوقف عن إحالة الشكاوى الى منظومة تطبيق القانون العسكرية من شأنه بشكل رئيسي أن يوفر لنا وقتا للانشغال في الامور المهمة: فبدلا من الانشغال بزيادة نجاعة التحقيقات ظاهريا، سيكون في وسعنا من الآن الانشغال أكثر بالاحتلال ذاته وبمسه لحياة ملايين الاشخاص. فعوضا عن هدر ساعات عمل ثمينة في تنسيق الافادات بين ضحايا ومحققي الشرطة العسكرية وتوجيه مذكرات للنيابة العسكرية، يمكن لنا من الآن الكشف عن ظواهر أخرى، وتوثيقها ونشرها – وكل ذلك بهدف

يتعين على السلطات الاسرائيلية، ومن ضمن ذلك الجيش، تزويدنا بالمعلومات التي هي ملزمة بتزويدنا بها بموجب القانون. والحديث لا يدور هنا عن معروف يصنعونه لنا ولذلك اذا ما قرروا ألا يزودونا بهذه المعلومات لأسباب ليست جوهرية ووسط خرق القانون، فسوف نضطر لاتخاذ اجراءات قانونية بغية الحصول على هذه المعلومات.

توفير أكبر كم ممكن من المعلومات للجمهور هنا وفي العالم حول ما يحدث في المناطق الفلسطينية المحتلة وتحديد الواقع السائد فيها.

مع ذلك لن نطالب من الآن بالتحقيق في حوادث وحالات نتولى نحن معالجتها، سنقوم عوضا عن ذلك بنشر مثل هذه الحالات، وسط الايضاح أنه وبسبب فشل منظومة تطبيق القانون على مر السنوات في تطبيق القانون واتخاذ اجراءات ضد المسؤولين عنها، فاننا لا نعتزم التوجه اليها (المنظومة) في هذه الحالة. ومن المهم الايضاح هنا، ان واجب المنظومة تطبيق القانون على الجنود واجب قائم وساري المفعول، وأن هذا الواجب لا يأتي نتيجة نشاط منظمة «بتسيلم»، وانما ينبع من متطلبات القانون ومن معايير قانونية وأخلاقية أساسية. غير أنه وطالما كانت هذه المنظومة تؤدي عملها كما تفعل منذ عشرات السنين فاننا لا نثق بقدراتها على القيام بذلك ولن نتعاون معها بعد الآن.

سوف تواصل منظمة «بتسيلم» التوجه الى السلطات الاسرائيلية (سواء للجيش أو لجهات أخرى) بطلب للحصول على المعلومات الضرورية التي تحتاجها في عملها. وتجدر الاشارة في هذا السياق الى أن الحصول على المعلومات من السلطات لم يكن قط أمرا سهلا، فحتى قبل إعلاننا الأخير واجهنا صعوبة في الحصول على معطيات أو أي معلومات أخرى، ومن ضمن ذلك في حالات يقع فيها عليها واجب ملزم بمقتضى القانون بتزويدنا بمثل هذه المعلومات. كذلك فقد وضعت النيابة العسكرية عراقيل شديدة أمامنا على مر السنوات، وذلك قبل البيان الأخير، واذا كانت قد قدمت لنا مثل هذه المعلومات فقد فعلت ذلك بعدما الزمتنا بمطالب وشروط لا أساس لها فيما يتعلق بتقديم التفويض اللازم.

يتعين على السلطات الاسرائيلية، ومن ضمن ذلك الجيش، تزويدنا بالمعلومات التي هي ملزمة بتزويدنا بها بموجب القانون. والحديث لا يدور هنا عن معروف يصنعونه لنا ولذلك اذا ما قرروا ألا يزودونا بهذه المعلومات لأسباب ليست جوهرية ووسط خرق القانون، فسوف نضطر لاتخاذ اجراءات قانونية بغية الحصول على هذه المعلومات.

٣. هل هناك أو هل من المتوقع حصول تأثير واسع لهذا القرار على منظمات حقوق انسان اخرى؟ وهل فكرت هي الاخرى أو تفكر بوقف التوجه الى الجهات والسلطات الاسرائيلية؟ إلى أي حد ممكن أن يصل ذلك الى حد الامتناع عن التوجه، ليس فقط للجيش وانما على سبيل المثال الى المحكمة الاسرائيلية العليا والتي لا تقدم بدورها أيضا المساعدة ولا تقيد أعمال الاحتلال والاستيطان؟ وهل ثمة مع ذلك فارق؟

قبل قيامنا بنشر قرارنا الأخير، أجرينا مشاورات كثيرة مع منظمات زميلة لنا وشرحنا لنا موقفنا. وقد وافقت جميع هذه المنظمات على معطياتنا (تتوفر لدى جزء منها، بحكم طبيعة عملها، معطيات مشابهة) وكذلك على تحليلنا فيما يتعلق بعجز منظومة تطبيق القانون العسكرية وحقيقة أنها تفتقد لأي قدرة على تطبيق القانون. مع ذلك فقد آثرت في هذه المرحلة منظمات أخرى عدم الانضمام لهذه الخطوة، لاعتبارات خاصة بها، ومن منطلق التفكير انه وعلى الرغم من هذا الواقع، إلا أن هناك جدوى وفائدة في الاستمرار في تقديم الشكاوى. نحن نحترم هذا القرار لكننا نأمل بأن تنضم الينا في المستقبل منظمات أخرى.

وفي الواقع فان من الواضح أنه يمكن الأخذ بذات المنطق المتعلق بوقف التعاون مع منظومة تطبيق القانون العسكرية واتباعه من جانب هيئات أخرى تسعى الى شرعنة الاحتلال، ومن ضمن ذلك أيضا المحكمة الاسرائيلية العليا التي تسمح قراراتها وأحكامها فيما يتعلق بـ «المناطق الفلسطينية» للاحتلال بالاستمرار، وتضفي الشرعية على انتهاكات حقوق الانسان التي يرتكبها.

لن يكون ممكنا بحلول الذكرى الخمسين للاحتلال النظر الى هذا الواقع كواقع مؤقت، لا في قطاع غزة – الذي خرجت اسرائيل منه في حقيقة الأمر لكنها تواصل إدارة حياة سكانه من الخارج، ولا في الضفة الغربية (ومن ضمن ذلك القدس الشرقية) حيث غيرت اسرائيل هناك الخريطة بصورة كبيرة جدا، وتنظر الى جزء من هذه المناطق كما لو أنها ملكية لها وتطبق فيها سياسة لها أهداف بعيدة المدى.

ان منظمة «بتسيلم» ذاتها لا تتوجه تقريبا الى المحكمة العليا أصلا، ومن هنا فان هذا السؤال أقل أهمية بالنسبة لنا، غير أننا كنا نرغب بالتأكيد في رؤية كيف سيؤدي قرارنا الأخير الى دفع وتحريك عملية تفكير شاملة فيما يتعلق بالعمل مع السلطات المختلفة داخل مجتمع حقوق الانسان، والمجتمع الدولي وكذلك لدى الصناديق التي تدعم نشاط المنظمات الحقوقية.

مما لا ريب فيه أن اعلان منظمة «بتسيلم» بشأن وقف العمل والتعاون مع النيابة العسكرية يشكل فقط بداية طريق، نأمل أن تفضي الى تغييرات إضافية.

٤. على الرغم من كل ذلك فان الامتناع عن التوجه يشكل مقولة سياسية سافرة ونوعا من عهد جديد وشعور وفهم جديدين للواقع في الاراضي الفلسطينية. هل يمكن لك أن تلخص لنا ببضع كلمات وأن ترسم أمامنا صورة لهذا العهد الجديد؟

نحن نتقدم بخطى كبيرة جدا نحو احياء ذكرى مرور خمسين عاما على الاحتلال. ولا يمكن لنا في هذا الموعد تفادي التفكير حول ما سيحدث هنا مستقبلا. هل سنحيي أيضا الذكرى المئوية للاحتلال؟ إلى أي مدى سنستطيع الاستمرار في العيش على هذا النحو، بينما لا تتوفر لملايين الاشخاص أي إمكانية لتقرير مصيرهم، والتأثير على مستقبلهم ومستقبل أبنائهم وأن يختاروا المكان الذي سيخرجون اليه في المساء والمكان الذي سيسكنون فيه والاشخاص الذين يرغبون بالزواج منهم، واختيار المكان الذي سيبنون فيه بيتهم والمكان الذي سيتعلمون أو يعملون فيه. هذه الاختيارات التي تبدو بالنسبة للمواطنين الاسرائيليين بسيطة ومفروغ منها، تعتبر بمثابة حلم بعيد المنال بالنسبة للسكان الفلسطينيين في «المناطق».

لن يكون ممكنا بحلول الذكرى الخمسين للاحتلال النظر الى هذا الواقع كواقع مؤقت، لا في قطاع غزة – الذي خرجت اسرائيل منه في حقيقة الأمر لكنها تواصل إدارة حياة سكانه من الخارج، ولا في الضفة الغربية (ومن ضمن ذلك القدس الشرقية) حيث غيرت اسرائيل هناك الخريطة بصورة كبيرة جدا، وتنظر الى جزء من هذه المناطق كما لو أنها ملكية لها وتطبق فيها سياسة لها أهداف بعيدة المدى.

في ظل مثل هذا الواقع الذي تتبع فيه سياسة تتطلع نحو السيطرة الدائمة لاسرائيل على الفلسطينيين، وهو سلوك يبدو منطقيا طالما كان الحديث يدور عن وضع مؤقت وشاذ، يغدو هذا الواقع واقعا غير منطقي وغير عادل. عندما يدور الحديث عن وضع مؤقت، هناك مبرر لمعالجة انتهاكات موضعية ومحاولة تحسين أوضاع الناس الذين يعيشون تحت الاحتلال، الى حين انتهائه. مع ذلك، وحين يكون واضحا ان الاحتلال، من ناحية السياسة الاسرائيلية، لن ينتهي أو يزول، هناك واجب يقتضي النضال ضد النظام ذاته وكشف الاجهزة والنظم التي تتيح له الاستمرار في البقاء. وبهذا المعنى أو الفهم، فان منظمة «بتسيلم» لا تحاول إصلاح وتحسين أنظمة الاحتلال. ان الاحتلال ليس واقعا طبيعيا، ومن هنا لا يوجد لمنظمات حقوق الانسان مكان طبيعي كجزء من صيرورة وواقع هذا الاحتلال. ان المكان الطبيعي الوحيد الذي يمكن لنا العمل فيه هو حيز الكشف والادانة، ليس تحسين وإنما انهاء.

لذلك، وعلى سبيل المثال، في التقرير الذي نشرناه في وقت سابق من هذا العام حول الاعتقال الى حين انتهاء الاجراءات القضائية في المحاكم العسكرية، لم نقترح توصيات لتحسين منظومة تطبيق القانون العسكرية، وانما أكدنا وركزنا على كشفها والتأكيد على انه لا يمكن إصلاحها. هذا ما فعلناه ايضا في التقرير حول مركز التحقيقات («شكما») التابع لجهاز الامن العام الاسرائيلي – الشاباك، وكنا قد نشرنا في تقارير مشابهة حول مراكز تحقيق اخرى، قائمة توصيات، ولكننا في هذه المرة ركزنا

على كشف أساليب التحقيق غير القانونية. إن تكرار مطالب كاذبة، من الواضح سلفا قبل تحويلها الى مطالب خطية لن يؤدي الى أي تغيير، انما هو أمر لا طائل تحته. علاوة على ذلك فانه يولد الانطباع الخاطئ بان هذه النموذج من العمل والنشاط يمكن أن يؤدي الى تغيير جوهري. يتعين على كل من يعمل في مجالات تتعلق بالاحتلال والدفاع عن حقوق الانسان، أن يذود ويستوعب مغزى مرور الزمن. هل الاعتقاد بأن انماط العمل التي كانت ربما ذات صلة قبل عشرين عاما، ستبقى أنماط عمل منطقية في الوقت الراهن؟ وكيف يمكن من الناحيتين الجوهرية والاخلاقية تبرير مثل هذا الجمود والتكلس وما هي تداعيات وابعاد هذا الامر فيما يتعلق بالستاتوس كو الناشئ فيما يتصل بروتين الاحتلال ومكاننا داخله؟

ثمة أنظمة اخرى عملت على امتداد التاريخ ارتكبت وارتكبت انتهاكات لحقوق الانسان، كانت منشغلة أقل بكثير من انشغال نظام الاحتلال الاسرائيلي بالجوانب القانونية. من هذه الناحية فان الحديث يدور ربما على سابقة تاريخية، وهو نظام ينتهك بصورة منهاجية حقوق الانسان في سلسلة من المجالات المركزية طوال ما يقارب الـ ٥٠ عاما ومنهمك جدا في ايجاد غطاء قانوني لكل أفعاله وممارساته تقريبا، بما في ذلك القتل والطرد والنهب والعقوبات الجماعية وغيرها.

هذا البعد الخاص لنظام الاحتلال له مغزى لا يشكل بالنسبة لمنظمات حقوق الانسان الناشطة هنا مناورة فكرية أو اكاديمية وحسب، وانما قضية عملية تنطوي على مشقة وتعب. كذلك فان الغطاء القانوني على اختلاف مكوناته يخلق بالنسبة لهذه المنظمات فخا مستدرجا أو جذابا، وعلى سبيل المثال فان الاستثمارات الكبيرة التي توظفها الدولة في أجهزة التحقيق – بما في ذلك كتابة مئات الصفحات التي تبرر كل مرحلة في هذه العملية وتقديمها الى المحكمة العليا والى الهيئات المختلفة التابعة للامم المتحدة والى لجنة رسمية أقيمت بهدف معلن وهو تفحص جدواها وقانونيتها – يمكن ان يولد لدى هذه المنظمات أمل ساذج بأن العمل بالتعاون مع منظومة تطبيق القانون العسكرية من شأنه ان يساعد في كشف الحقيقة وصنع العدالة. في اماكن اخرى من العالم، والتي لا توجد فيها تجربة لخلق مثل هذه الصورة القانونية في الظاهر، نجد أن منظمات حقوق الانسان لا تقف امام إغراء كهذا، فالانتهاكات سافرة وجلية للعيان ولا يوجد مبرر على الاطلاق لمحاولة العمل على اجراء تحسين بواسطة اجراء حوار ونقاش مع منظومة تطبيق القانون.

نحن ننظر الى قرارنا بالتوقف عن تقديم الشكاوى بوصفه مسألة ضرورية تنبع من تجربتنا في حد ذاتها كمنظمة تعنى بحقوق الانسان. وبهذه الصفة نحن لسنا ملزمين بتقديم شكاوى للسلطات أو الالتماس الى المحكمة العليا. ان التزامنا وواجبنا الأساسي يسعى فقط الى دفع حقوق الانسان ذاتها والذي ينبغي أن يكون مستندا الى تحليل حقيقي للواقع ومحاولة تشخيص طرق وأساليب العمل الناجعة الكفيلة بتغيير هذا الواقع. وللاسف فان هذا الالتزام لا بد له أن يشمل الامتناع عن أي عمل ينطوي على المس بقضية الدفاع عن حقوق الانسان. في المحصلة فان قرارنا بالتوقف عن تقديم الشكاوى لمنظومة تطبيق القانون العسكرية هو قرار مهني ينبع من الوقائع استنادا الى تجربتنا الطويلة. وبالنسبة لنا فان تجنب اتخاذ هذا القرار يناقض واجباتنا الأساسية كمنظمة حقوقية. ان العملية المطلوبة في ضوء ذلك هي عملية توثيق وكشف وضغط دولية. بعد قرابة خمسين عاما، يطرح التساؤل: هل ثمة استنتاج معقول آخر يمكن صياغته في مواجهة نظام الاحتلال؟

* * *

(ترجمه عن العبرية: سعيد عياش)